دون خطر... وسنحتاج إلى تعديل للاتفاقات الداخلية في لبنان وتقوية الحكومة المركزية» (٦/٧). وفي اليوم التالي، اشار هيغ للمرة الأولى رسمياً إلى وجود قوات الردع العربية كواحد من المطالب الأميركية، وذلك في مؤتمر صحفي عقده في لندن «اننا نعمل لتقوية الحكومة اللبنانية ونأمل أن يكون هناك تقليل للوجود السوري وتعزيز للمؤسسات اللبنانية» (٦/٨).

الحديث عن «انسحاب جميع القوات» ورد للمرة الأولى في خطاب ريغان أمام جلسة مشتركة لمجلسي العموم واللوردات في لندن في ٦/٨ «والآن يجب ان تضع جميع الاطراف حداً للمعارك وان تسحب قواتها إلى داخل حدودها.. لكن ذلك لا يكفي، ويجب ان نعمل معاً من أجل القضاء على خطر الأرهاب الذي يجعل خطر الحرب محدقاً دائماً بالشرق الأوسط».

ومنذ ذلك الوقت بات مشروعاً التساؤل عن معنى التزام الولايات المتحدة بالقرار (٥٠٩) الذي يدعو إلى انسحاب فوري وغير مشروط، فيما أخذت الشروط تبرز الآن حولربط الانسحاب «بالقضاء على الأرهاب» و«سحب القوات كلها». وفي هذا الوقت بالذات، وبعد ان تأكد ان اسرائيل تجاوزت في غزوها مسافة الـ ٤٠ كيلومتراً التي أدعت ان «عملية السلام للجليل» تشملها، جاء الفيتو الأميركي المشار إليه، كما جاء حديث هيغ عن عجز قوات الطوارىء الحالية، واقتراحه قوة «حفظ سلام متعددة الجنسيات على غرار قوة سيناء» (٦/٩). بحيث لم يعد هناك مجال للحديث عن انسحاب اسرائيلي غير مشروط، إذ بات الأمر يتطلب اقراراً رسمياً لبنانياً واقراراً دولياً بايجاد هذه القوة.

والملاحظ في تصاعد الموقف الأميركي، ان أي اعلان رسمي جديد كان يسبقه دوماً تسريب انباء صحفية يتم تأكيدها رسمياً في اليوم التالي. وهكذا كان الأمر مع التراجع عن مطالبة القوات الغازية بالانسحاب الفوري. ففي ٦/١٠ نفت الاذاعة الاسرائيلية طلب ريغان من اسرائيل مغادرة لبنان وأكدت انه لم يطلب غير «وضع حد للاعمال الحربية فقط»، الأمر الذي جرى نفيه في اليوم نفسه، ليعاد تأكيده في اليوم التالي على لسان الناطق باسم الخارجية الأميركية آلن رومبرغ الذي أكد في (٦/١١) (ان موضوع عدم استعمال لبنان قاعدة انطلاق لهجمات على اسرائيل مرتبط بالانسحاب الاسرائيلي)؛ واوضح الناطق، لأول مرة، تفسير الادارة الأميركية لوقف اطلاق النار الذي نص عليه قرار مجلس الأمن (٥٠٩) على وجود ارتباط وثيق بين وقف القتال وبين الانسحاب من لبنان، وان الادارة الأميركية تدعو إلى تطبيقهما في آن واحد. وبدا ان الخطوة اللاحقة ستكون (توفير ضمانات لعدم تجدد القتال) وهي الخطوة التي ستغدو حسب التفسير الأميركي معادلة لاستسلام المقاومة الفلسطينية.

هنا كانت سوريا قد وافقت على اقتراح وقف اطلاق النار، وربطت موافقتها بانسحاب القوات الغازية من اراضي لبنان. لكن السيناريو الاسرائيلي كان يتجه إلى محاولة الاستفراد بالقوات المشتركة برغم بقاء مواقع ستراتيجية ومهمة تحت سيطرة قوات الردع العربية يمكن لها ان تلعب دوراً حاسماً في ترجيح سير المعركة.

في ذلك الوقت اعلن شارون وزير الدفاع الاسرائيلي ان وقف اطلاق النار اجراء بين اسرائيل وسوريا فقط، وبالتالي فلا علاقة له بالقتال الدائر ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني. وفي ظل ميزان القوى الجديد هذا اتضحت بصورة مفصلة معالم الموقف الأميركي المتطابق مع موقف اسرائيل. ففي ٦/١٢ اعلنت انيتا ستوكمان الناطقة بلسان الخارجية الأميركية ما يلي:

«لا يمكن السماح بالعودة إلى الأوضاع السابقة في لبنان». واضافت مصادر رسمية أميركية توضح هذاالموقف «ان الأوضاع التي ينبغي معالجتها في الوقت الحاضر، هي عجز الحكومة اللبنانية عن ممارسة سلطتها بسبب الوجود السوري وتمركز المقاتلين الفلسطينيين»، واشارت إلى ان الولايات المتحدة لن تضغط على اسرائيل لسحب قواتها من لبنان قبل التوصل إلى اتفاق دولي يحد من الوجود العسكري السوري والفلسطينيين في هذا البلد. وعوض النظر إلى الوجود السوري في لبنان كنتيجة للحرب الاهلية، وإلى وقوف المقاومة الفلسطينية بعيداً عن الصراعات الداخلية اللبنانية، ربط هيغ بين (عدم استقرار) لبنان ووجود المقاومة وقوات الردع فيها.

فقد اعلن الكسندر هيغ في مقابلة مع شبكة (ان.بي.سي.) التلفزيونية في ٦/١٣، ان الولايات المتحدة «لا تطالب الاسرائيليين بانسحاب فوري» وان «على جميع العناصر الموجودة في لبنان مغادرته لضمان عودة الاستقرار إليه». وفسر موقفه بان «أحداً لا يمكن ان يرحب بعودة الحالة التي سبقت العملية الاسرائيلية هذه الحالة التي أدت إلى عدم الاستقرار الذي شهده لبنان منذ العام ١٩٧٥، وبذلك فان الولايات المتحدة تعمل على ضمان خروج جميع